والمهنية بخلق سلسلة الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية المحضة على ارض الساحة الاردنية مما أفسح المجال امام نمو مواقف اقليمية في صفوف ابناء الضفة الشرقية . هذا اولا وثانيا تعاملت المقاومة بطابعها الغالب مع الجماهير الشرقاردنية تعاملا يقوم على ادارة الظهر لقضايا هذه الجماهير وطنيا وديمقراطيا بينما تتحمل هذه الجماهير قمع الحكم الرجعي واستغلاله الطبقي وتآمره الوطني. وقد قادت عملية ادارة الظهر هذه الى جعل برنامج حركة المقاومة برنامجا فلسطينيا اقليميا الى حد كبير رغم محاولات بعض الفصائل حل هذه المشكلة والنضال من اجل وحدة الجماهير في ظل جبهة وطنية اردنية فلسطينية ، تعبر عن نفسها في وحدة كافة المؤسسات الجماهيرية والنقابية والمهنية وفي تلمس اولي لمصالح الجماهير في الضفة الشرقية ، اي مصالحها في ضرورة قيام سلطة وطنية تعبر عن طموحاتها المعادية للامبريالية والصهيونية وعن طموحاتها ضد حكم الاقلية الطبقية الانانية (حيث تستولي مائة عائلة فقط على ٥٠٪ من الدخل القومي العام) . ولكن هذه المحاولات لم تنجح في فرض نفسها على علاقة حركة المقاومة مع الجماهير الاردنية ، (لان هذا يتطلب نضالا فكريا وسياسيا وتنظيميا طويل النفس حتى يصبح النهج السائد في المقاومة) ، مما ادى الى مسخ دور الجماهير الاردنية ودور الحركة الوطنية الاردنية وتحويلها الى قطاع متعاطف فقط بمشاعره الوطنية والقومية مع قضية الثورة ، بينما تتعرض هذه الجماهير بالاضافة الى ضربات الرجعية واستغلال الاقلية الطبقية الى الضربات الانتقامية الاسرائيلية في المدن والقرى . وهذا ما كان يفرض ولا زال ان تدخل حركة المقاومة في برنامجها المهمات الوطنية والديمقراطية في الضفة الشرقية . وبتعبير أدق ان تصبح حركة المقاومة في الساحة الاردنية جزءا لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية الموحدة لتقوم مع القوى الوطنية في الاردن بانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتي تعني بالتحديد اقامة حكم وطني معاد للصهيونية معاد للرجعية ، حكم وطني يحرر الاكثرية من هيمنة واستغلال الاقلية الطبقية الانانية عميلة الامبريالية، حكم يطلق الحريات الديمقراطية ويسلح الجماهير ويخضع جميع طاقات البلاد المادية والاقتصادية والبشرية لصالح دعم قضية الثورة الفلسطينية ضد اسرائيل والامبريالية . هذا ما يمكن ان يحل ازمة العلاقة بين الجماهير الاردنية والفلسطينية وأزمة العلاقة بين المقاومة وبين هذه الجماهير على أرض الساحة الاردنية ، ولكن نهج يمين المقاومة ابتعد تماما ولا زال عن هذا الطريق وسلك طريقا اقليميا غذى بذات الوقت رد فعل اقليمي شرق اردني له ، جذوره التاريخية مستمدة بالاصل من حالة التخلف الثقافي والطبقي والاقتصادي لجماهير شرق الاردن عن جماهير شعب فلسطين نسبيا مما مكن السلطة الرجعية أن تستغل وتستثمر كل هذه الحالة لصالح تعميق التعصب الاقليمي ومحاولة تضليل جماهير الضفة الشرقية لتقف وتلتف حولها باعتبار ان هذه السلطة هي المعبر عن جماهير الضفة الشرقية في وجه المقاومة الفلسطينية المعبرة عن جماهير الشعب الفلسطيني . ومكنها أيضا من ان تبني العديد من القرى الاستراتيجية في الضفة الشرقية لصالحها ضد المقاومة والحركة الوطنية عموما ، محاولة احتذاء طريق حكومة سايغون العميلة في بناء مثل هذه القرى في الريف الفييتنامي ، هذا بالاضافة الى تمكن السلطة الرجعية من استغلال تردي الاوضاع الاقتصادية للريف الشرق اردني واستيعاب قواه العاملة عن وعي وتخطيط في اجهزة الدولة وخاصة الجيش ، باعتبارها المورد الاساسي لحياتهم اليومية .

ان عملية الاستيعاب هذه ليست عملية حديثة ، وقد بدأت قبل عام ١٩٤٨ ، ثم تكثفت بعد ذلك حتى اننا اذا قمنا بأي عملية مسح اجتماعية في القرى لوجدنا ان خمسين بالمائة من ابناء الفلاحين الفقراء في القرى الشمالية والوسطى يعملون جنودا في صفوف الجيش وتزداد هذه النسبة اذا انتقلنا الى المناطق الجنوبية .

هذا الوضع كله لا يعني ولا لدقيقة واحدة ان جماهير شرق الاردن ملتصقة بالنظام الاردني المعادي لمصالحهم الوطنية والطبقية والديمقراطية الحقيقية. فقد نهضت الحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٨ على اكتاف القوى العاملة والفقيرة والبورجوازية المتوسطة والصغيرة في المدن والقرى بالضفتين ولعبت الاطارات الشرق اردنية دورا رائدا وقياديا فيها حتى حزيران١٩٦٧ وبعد حزيران ١٩٦٧ التحقت اكثرية هذه الاطارات القيادية في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية . ان الخطأ الاساسي لا تتحمله